

## التقرير السنوي لسنة 2015 للنشاط المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية

تطبيقا لمقتضيات المرسوم عدد 41 لسنة 2011 المؤرخ في 26 ماي 2011 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهيكل العمومية والمنشور التفسيري عدد 25 بتاريخ 05 ماي 2012، تم إحداث خلية النفاذ إلى الوثائق الإدارية بولاية تونس سنة 2013 وتم تكليف رئيس خلية الحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد بمهامها باعتبار أنّ الملفين مُترابطين ومُتعلقين بالشفافية كرافعة دستورية للحصول على المعلومة والتعامل معها من قبل المواطن بصفة عامّة ومستعمل المرفق العمومي بصفة خاصة. وقد قامت خلية الحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد بتقديم عرض للتعريف بمفهوم النفاذ إلى الوثائق الإدارية، طريقة النفاذ، مهامّ المكلفون بالنفاذ، الوثائق المعنية بالنفاذ والمستثناة منه، كيفية الحصول على الوثيقة وغيرها وذلك بحضور إدارات ولاية تونس ومعتمدوها بالإضافة إلى رؤساء خلايا الحوكمة بالبلديات التابعة لولاية تونس.

وبهدف ترسيخ معايير الشفافية بالبلديات، تمّت دعوة البلديات لتعيين مكلف بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية زمن ينوبه. ولقد استجابت مختلف البلديات لذلك ووافقتا بالمطلوب وتمت إحالة قائمة في الصدد لوزارة الداخلية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مجهودات رئاسة الحكومة كبيرة في هذا الشأن تتمثل في حرصها على إيجاد حراك ونقل نوعية في مجال إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد وخاصة فيما يتعلق منها بالحصول على المعلومة وتداولها بطريقة تضمن الشفافية المرجوة كإجراء يهدف أولاً وأساساً لتلبية رغبة المواطن من جهة، وللتعامل معها من أجل المتابعة والتقييم والمحاسبة من جهة ثانية. وفي هذا السياق أعدت خلية النفاذ إلى الوثائق الإدارية خطة عمل لإنجاز هذا الملف بالطريقة التي تستحقها وقد تضمنت العديد من المهمّات مثلما هو مبين بالجدول التالي :

الملاحظات	المدة المطلوبة	الجهاز المشرف على التنفيذ	المهمة
تمّ الإنجاز		رئيس الإدارة	تسمية مكلف بالإنفاذ ونائبه
تمّ الإنجاز		المكلف بالإنفاذ مصلحة الإعلامية	إعداد موقع رقمي للولاية site web لنشر المعلومات الخاصة بالولاية.
بصدد الإنجاز	شهرين	المكلف بجمع المعطيات اللازمة لتحسين الموقع الرقمي للولاية	إعداد قائمة في الوثائق التي تصدرها مختلف الدوائر والدوائر الفرعية بالولاية
تمّ الإنجاز		المكلف بالإنفاذ	إعداد دليل إجراءات يكون مبسطا ويحتوي على : تعريف النفاذ، طريقة النفاذ، الاستثناءات، آجال الحصول على الوثيقة، الموقع الإلكتروني للمكلف بالإنفاذ ونائبه
بصدد الإنجاز	06 أشهر	مركز التكوين ودعم اللامركزية بوزارة الداخلية المكلف بالإنفاذ	إعداد برنامج تكوين : 1. للمكلف بالإنفاذ 2. لإطارات وأعاون الولاية
تمّ الإنجاز		المكلف بالإنفاذ	توفير المطبوعات الخاصة بمطالب النفاذ إلى المعلومة وبمطالب التظلم.
تمّ الإنجاز	شهر	الإدارة	توفير الإمكانيات اللوجستكية (وسائل العمل المادية : دفتر، حاسوب... الخ والبشرية)
لم يتمّ بعد	أسبوع	المكلف بالإنفاذ	إعداد تقارير ثلاثية و سنوية

كما تجدر الإشارة إلى أن خلية النفاذ إلى الوثائق الإدارية بولاية تونس وإن وُققت في تمكين الطالبين من مبتغاهم، إلا أنّ محدودية الإقبال وعدم دراية المواطن بوجود هذه الخدمة صلب الإدارة التونسية دفع بها إلى إيجاد حلول لتحسيس المواطن بوجود هذا الهيكل

صلب ولاية تونس فكان ان نشرت بلاغا للعموم بجريدتي "الشروق" و"le quotidien" يوم 28 أكتوبر 2015.

### عدد المطالب الواردة على خلية النفاذ سنة 2015

الوارد	مصدر مطلب النفاذ
4	مواطنين
1	منظمات
<b>5</b>	<b>الجملة</b>

وهو ما يعتبر تراجعا ملحوظا مقارنة بسنة 2014 حيث ورد على الخلية 11 مطالبا كالاتي :

الوارد	مصدر مطلب النفاذ
10	مواطنين
1	منظمات
<b>11</b>	<b>الجملة</b>

### الندوات والملتقيات

شاركت خلية النفاذ إلى الوثائق الإدارية في عدّة ملتقيات وندوات :

موضوع الملتقى	تاريخ الملتقى والمكان	الهيكل المنظم
الملتقى الإقليمي حول "حقّ النفاذ إلى المعلومة ودوره في ترسيخ الشفافية والمساءلة".	15 و16 مارس 2012 بنزل الشيراتون	رئاسة الحكومة
تكوين حول "النفاذ إلى المعلومة".	08 و09 ماي 2014 بنزل الديبلوماسي	رئاسة الحكومة بالاشتراك مع البنك العالمي
ملتقى حول مدونة السلوك كآلية لتحسين النزاهة والشفافية	18 سبتمبر 2015 بنزل المرسي	رئاسة الحكومة
حول تنظيم ورشة تفكير حول تقييم منظومة	25 نوفمبر 2015	رئاسة الحكومة بالتعاون مع

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة		النزاهة على المستوى المحلي
منظمة "أنا يقظ"	17 ديسمبر 2015 بنزل أفريقيا	ورشة عمل حول "حق النفاذ إلى المعلومة".

## الإشكاليات والحلول

ينصّ الفصل 32 من دستور الجمهورية التونسية على :

"تضمن الدولة الحقّ في الإعلام والحقّ في النفاذ إلى المعلومة

تسعى الدولة إلى ضمان الحقّ في النفاذ إلى شبكات الاتصال".

إلّا أنّ إقبال المواطن للحصول على الوثيقة والمعلومة لا يزال محتشما للعديد من الأسباب أهمّها في نظرنا ما يلي :

1. عدم تحمّس المواطن بالقدر الكافي لهذا الحقّ الدستوري إذ كثيرا ما يعمد إلى استخراج إذن على عريضة قصد الحصول على وثيقة أو معلومة وفي هذا السياق لا بدّ من إيجاد صيغة تنسيقية مع المصالح العدلية خاصة فيما يتعلق بالأذن على العرائض للحصول على الوثائق أو المعلومات العادية والتي لا تستوجب ذلك.

2. وإن قامت الولاية بتحسيس المواطنين بحقهم الدستوري للحصول على مبتغاهم عن طريق الجرائد اليومية إلّا أنّ ذلك يبق غير كافي ونقترح النظر في إمكانية تنظيم حملة لتوعية المواطن عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة .

3. لا بدّ من الإشارة إلى أنّ المواطن لا يزال متشككا في مصداقية الإدارة وبالتالي يصبح من الضروري العمل على إرجاع الثقة بين الإدارة والمواطن ليتمكن هذا الأخير من الاتصال والتواصل مع الإدارة لطلب المعلومة وهو مؤقن من أنّه سيحصل عليها.

4. غياب تنظيم الأرشيف بالولاية بالطريقة المرجوة سيشكل عائقا بخصوص إيجاد الوثائق لسببين هامّين :

- أنّ بناية الولاية لا تسمح تماما بالتصرف في الأرشيف بالطريقة المثلى لعدم وجود الفضاء المناسب : بناية صغيرة جدّا ومكتظة وسنقوم من جهتنا بالعمل على تحسيس السلط قصد إيجاد البديل كما أنّنا نعمل على حوكمة الموجود لاستغلال الأرشيف بما يتيسر من إمكانيات.

- بالرغم من وجود أعوان مختصين في الأرشيف ومتخرجين من مدارس عليا محدثة للغرض إلّا أنّهم يستتكفون من ممارسة اختصاصهم بتعلّات صحية أساسا إذ لم تُوفّق

إدارة الولاية في إقناعهم بذلك وفي هذا السياق نقترح النظر في إمكانية إعادة تأهيلهم وتكوينهم في سبيل مزيد التحسيس بجدوى الأرشيف مع تحميلهم مسؤولية ذلك مباشرة كما نقترح النظر في إمكانية إيجاد خطة مسؤول على الأرشيف ضمن التنظيم الهيكلي للولاية أو الجهة.

5. تنظيم دورات تكوينية لفائدة المكلفين بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية ونوابهم حتى يتمكنوا من القيام بواجبهم على أحسن وجه .
6. تحديد استثناءات النفاذ بكلّ دقة
7. تنظيم اجتماعات تحسيسية لمسؤولي الإدارات باعتبار أنّ أغلبهم يرفضون تمكين المكلف بالنفاذ من المعلومة.
8. نشر ثقافة البيانات المفتوحة داخل الإدارة.